الأمم المتحدة

E/2023/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 December 2022
Arabic
Original: English

دورة عام 2023

25 تموز/يوليه 2022 – 26 تموز/يوليه 2023

البند 4 من جدول الأعمال

الانتخابات والترشيحات وإقرار الترشيحات والتعيينات

رسالة مؤرخة 12 كانون الأوّل/ديسمبر 2022 موجهة إلى رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة لكلٍّ من الاتحاد الروسي، وإريتريا، وأنغولا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وغينيا الاستوائية، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكمبوديا، وكوبا، ونيكاراغوا، ومن والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نشير إلى الجلسة العامة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المقررة ليوم 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، التي من المتوقع أن تشهد اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار E/2023/L.4.

وفي هذا السياق، وبصفتنا أعضاء في مجموعة أصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، في التأكيد لا نبالغ إذ نشدد على دعمنا الثابت والدائم لتعددية الأطراف، وكذا عن معارضتنا المبدئية للإجراءات الانفرادية من أي نوع، حيث إنّنا نعتقد أن هذه النُّهج تتعارض مع مصالح المجتمع الدولي وركائزه الأساسية، وبخاصة المبادئ المنصوص عليها في الميثاق التأسيسي.

وبناء على ذلك، نرى أنّ من الأهمية بمكان التّمسك بالمبادئ التي تُعتبر حجر الزاوية في تعددية الأطراف، والتي تقوم عليها الأمم المتحدة وتشكل أساس القانون الدولي المعاصر، ومنها مبدأ الشمول، والمساواة بين الدول في العضوية، والمشاركة الهادفة في جميع المحافل الدولية، وتمثيل جميع الدول على قدم المساواة في جميع الهيئات الدولية بشكل متناسب ووفق التوزيع الجغرافي للممثلين من جميع مناطق العالم.

161222 151222 22-28487 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والتفسير التعسفي، في هذا السياق، لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وأيضا للأنظمة الداخلية للهيئات الرئيسية بالمنظمة، ومنها النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا يرقى إلى مستوى دعم تعددية الأطراف، وهو ينطوي أيضا على خطر تقويض نظام العلاقات الدولية ككل، ويشكل في الوقت نفسه سابقة خطيرة من نوعها.

فإذا غلبت، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، السلطةُ السياسية على سيادةِ القانون، بطرق منها منع الدول الأعضاء من ممارسة حقّها الأساسي في العضوية، فإنّ النظام الدولي الضعيف أصلاً سوف يواجه تبعًا لذلك مخاطر كبيرة، بل وسوف يعود إلى حالته الأولى من التفكك. ونحن لدينا مثال واضح في فشل عصبة الأمم، الذي يجب أن يجعل من مثل هذا السيناريو مبعث قلق بالنسبة لكل دولة محبة للسلام.

لذلك، نرى أن عدم الإشارة إلى إنهاء عضوية عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو في أي من لجانه الفنية، بعد انتخابه باستحقاق ودعمه من قبل المجموعات الإقليمية ذات الصلة، قد استبعد بالفعل وعن قصد من النظام الداخلي للمجلس الذي كتبته وأقرته الدول الأعضاء. فالمادة 140 من النظام الداخلي للجمعية العامة لا تتناول صراحة، تحت العنوان "انتخاب أعضاء الهيئات الرئيسية"، سوى "توقف" العضوية في المجالس من قبل الدول المنتخبة، وهي تتوخى اتخاذ خطوات لاحقة أخرى إذا قرر العضو إنهاء عضويته في مجلس من المجالس قبل انتهاء المدّة التي انتُخب لها في الأصل.

إنّ محتويات مشروع القرار E/2023/L.4 المعنون "إخراج جمهورية إيران الإسلامية من عضوية لجنة وضع المرأة للفترة المتبقية من ولايتها 2022-2026"، والتدابير المتوخاة فيه، غير مناسبة ومهينة وبمثابة تسييس لعمل اللجان الفنية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية التي تُعنى أساسا بقضايا التنمية؛ كما أنّها تدابير قائمة حصرا على ادعاءات ليس لها قبول لدى الهيئة ولا علاقة لها بولايتها، هدفها خدمة أجندات مريبة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه بالنسبة للدول الأعضاء، فإنّ المعيار الوحيد للعضوية في اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو، وفقا للجزء الخامس من قراره 557 جيم (د-18) بشأن العضوية، "الاهتمام بالعمل" والتمتع "بأوسع دراية وخبرة فنية ممكنة". لذا، لا شك في أن طرح مشروع القرار للنظر فيه خلال الأيام المقبلة سوف يشكل سابقة غير مرغوب فيها، تمنع في نهاية المطاف الدول الأعضاء الأخرى ذات الثقافات والعادات والتقاليد المختلفة، المهتمة أيضا بالعمل في الهيئات الفرعية للمجلس، من الإسهام في أنشطة هذه اللجان، وذلك يخالف النظام الداخلي ذي الصلة، وكذا الولاية الموكلة للمجلس وللجانه الفنية، ويتناقض أيضا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذاتها.

ونحن، في ضوء كل ما تقدّم، نحثُّكم بكلّ احترام على أنّ تنظروا في الآثار البعيدة المدى لمشروع القرار E/2023/L.4، وتضعوا في اعتباركم أن التصويت ضد مشروع القرار هذا سوف يكون بمثابة تصويت لصالح تعددية الأطراف، والشرعية الدولية، والتنوع، وكل ما تمثله الأمم المتحدة، وسوف يحول دون إرساء سابقة خطيرة قد تصبح نزعةً جديدة نحو طرد الدول ذات السيادة، المنتخبة باستحقاق، من أي هيئة من هيئات النظام الدولي، وذلك كلّما اعتُبرت هذه الدول مصدر إزعاج، وتسنى تأمين أغلبية مؤقتة تُفرَض بها مثل هذه المناورات.

ونرجو التفضّل بإطلاع الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذه الرسالة وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس، في إطار البند 4 من جدول الأعمال.

(توقيع) محمد نذير **العرباوي**

السفير

الممثل الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) ماريا دي جيسوس دوس ريس **فيريرا**

السفيرة

الممثلة الدائم لجمهورية أنغولا لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) فالنتين **ريباكوف**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) دييغو باري **رودريغيز**

السفير

الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) سوفان **كي**

السفير

الممثل الدائم لمملكة كمبوديا لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) دجانغ **جون**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) بيدرو لويس بيدروسو **كويستا**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية كوبا لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) سونغ **كيم**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) أناتوليو **ندونغ مبا**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية غينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) صوفيا **تسافاماريام**

السفيرة

الممثلة الدائمة لدولة إريتريا لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) أمير سعيد **جليل إيرافاني**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) أنوبارب **فونغنوريكيو**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) خايمي **هيرميدا كاستيّو**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية نيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) فاسيلي **نيبينزيا**

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) إينغا روندا **كينغ**

السفير

الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) بسّام **صبّاغ**

السفير

الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) صمويل **مونكادا**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) ألبرت رانغاناي **شيمبندي**

السفير

الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) رياض **منصور**

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة